

ثانياً: وظائف علم الاجتماع

الأولى: وظيفة علمية تعنى بتطوير العلم نفسه، والنقد الذاتى لمختلف الجهود التى بذلت على الصعيدين النظرى والمنهجى بغية الوصول بالعلم إلى درجة أكبر من الكفاءة والدقة فى الوصول إلى القوانين الاجتماعية التى لا يصل العلم إليها إلا بعد رحلة طويلة تسير فى خطوات المنهج العلمى بدءاً من الملاحظة وحتى وضع القوانين، وما بينهما من خطوات تحليلية وتفسيرية وتعميمية، على أن يفضى توظيف هذه القوانين إلى أوضاع أفضل تمكن من التنبؤ بمسار المجتمع الإنسانى وبناءه. وهذا المخرج أو المنتج السوسيولوجى لا يمكن التوصل إليه بدقة إلا باطار نظرى، يتسق مع طابع العلم من جانب، ويكون أكثر قدرة على تصور أبعاد الواقع ومكوناته فى تناقضاتها، وحركتها وتغيرها.

الثانية: وظيفة مجتمعية، وهى تعنى جميع الأدوار التى يقوم بها العلم لمجتمع معين، متدرجاً فى العطاء حتى الوصول إلى المجتمع الإنسانى ككل. وهذه الوظيفة يمكن أن تتدرج تحتها وظائف فرعية كثيرة تبدأ بفهم الواقع وتفسيره، وتناول مشكلاته والتخطيط لتناولها وعلاجها سواء كانت هذه المشكلات فئوية أو قطاعية أو مجتمعية شاملة تشمل المجتمع على وجه العموم (٤٨).

والوظيفة الثانية هى الأهم لأن العلم أياً كان موضوعه بمثابة نشاط إنسانى مستهدف ومقصود، وهذا يعنى أول ما يعنى ارتباط العلم بالسياق المجتمعى وتأثره بالمؤثرات التى تحدد النشاط الإنسانى زمانياً ومكانياً، الأمر الذى جعل هذه الوظيفة الاجتماعية متباينة بين فترة وأخرى، وبين مجتمع وآخر، بل وبتباين الموقع الطبقي الاجتماعى الذى ينتمى إليه الباحث وينظر من خلاله إلى الواقع الاجتماعى. وهنا يمكن التمييز بين موقفين أساسيين: تتمثل الأول فى الوقوف إيجابياً مع النظام الاجتماعى القائم، وبالتالي صناعة أفكار نظرية، ومناهج وطرائق للوصول إلى بيانات علمية تدعم هذا النظام وتبرهن على سلامته. وهذا الموقف يكاد يكون موقف كل الرواد المؤسسين للعلم عدا واحداً فقط هو كارل ماركس فقد اقام أوجيست كونت : إنك تدرس لى تضبط "، فى حين أن دور كايم أشار إلى أن علم الاجتماع يجب أن تكون له فوائد عملية، دون تحديد وجهتها، وإن كان يفهم ضمناً من كتاباته أن هذه الفوائد تتمثل فى علاج المشكلات الاجتماعية التى تحافظ فى النهاية على النظام الاجتماعى القائم، وتوازنه، وعلى النقيض من موقف هذين المفكرين كان ماركس يقول - خاصة فى رده على فويرباخ - لقد درس الناس العالم على أنحاء عدة غير أن المهم هو التغيير " ويفهم بوضوح - من إطاره النظرى - أن وجهة التغيير التى يقصدها تعنى التوجه نحو الإنسان وجعل غده أكثر رحابة وعدالة، وإرادته أكثر تحرراً، خاصة الإنسان المضطهد والمستغل، سواء كان عاملاً أو فلاحاً أو ما شابه هذا.

ولكن كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يحقق وظائفه الإنسانية ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تعنى أولاً دراسة الواقع وتشخيصه وتفسيره. وتعنى ثانياً تقديم بدائل لتصورات التغيير، وتعنى ثالثاً: العمل على إنضاج وعى الجماهير المشاركة فى المجتمع، من خلال وضعها على طريق التفكير العلمى، وتبصيرها بما هو حادث حولها، سلباً وإيجاباً. وهذا يبرز بجلاء أهمية الدور النقدى لعلم الاجتماع، ولا يقصد بالنقد هنا أن يكون وحيد الجانب فى اتجاه النظام الحاكم، وإنما يكون متفاعلاً متوجهاً إلى القمة والقاع، وإلى الحاكم والمحكوم، أو - باختصار - إلى المصلحة العامة. وكلمة العامة تعنى الأغلبية العريضة المكونة للمجتمع. وتعنى رابعاً : ضرورة المشاركة فى صناعة القرارات وفى التخطيط المجتمعى. وبدون الدور الأخير يصبح الدوران الأولان موقوفين. ويصبح الدور الثالث هو الممكن والمتاح، إذا تجاوز الباحث آنيته وأنايته وأضحى ملتزماً أمام المجتمع والإنسان لأن علم الاجتماع كما سبقت الإشارة هو علم دراسة الإنسان والمجتمع^(٤٩).

ثالثاً: النظرية الاجتماعية

لا غنى لأى باحث فى أى علم من العلوم عن نظرية توجهه فى جمعه للوقائع المتعلقة بالظاهرة التى يريد دراستها، وفى اختياره للفروض التى يريد أن يختبر صدقها، وفى اختياره للمنهج والأدوات التى سيستخدمها فى دراسته. فبدون هذه النظرية يتخبط فى جمع معلوماته، بحيث تأتى غير مترابطة، ثم يعجز فى النهاية عن إضفاء معنى عليها أو تفسيرها.

وأن الهدف الرئيس للنظرية هو فهم المجتمع الذى نعيش فيه ومحاولة الإسهام فى تطوير الحياة الاجتماعية فيه. وفهم المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الدراسة الفعلية لجوانب الحياة الاجتماعية والتعرف عليها، ولكن المجتمع الذى نعيش فيه ونريد أن نفهمه يضم عدداً لا نهاية له من الوقائع الاجتماعية Facts، وكل منها يمكن أن يكون موضوعاً للدراسة.

ولكى نستطيع أن نختار أياً من هذه الموضوعات لالابد أن يوجد لديك تصور عام عن المجتمع الذى توجد فيه؛ أى لالابد أن يكون فى ذهنك هدف ما لهذه الدراسة ولالابد أن تكون لديك طريقة ما لدراسة ما تختاره من موضوعات. وفوق هذا كله لالابد أن تكون على علم بجهود من سبقوك إلى التفكير فى ذلك وما توصلوا إليه من نتائج، وما وقعوا فيه من أخطاء حتى تستطيع تجنبها، أى أنك لا تستطيع أن تبدأ أبداً من نقطة الصفر، وإلا فإنك لن تضيف شيئاً جديداً أبداً ، فالعلم بصفة عامة ذو طبيعة تراكمية^(٥٠).

والبحث فى مجال تاريخ العلوم الاجتماعية يتخلله الكثير من التحليلات لمختلف النظريات الاجتماعية، القديمة منها (الكلاسيكية) أو الجديدة (الحداثة)، المحافظة أو التقدمية، وذوات المنظور الجزئى أو الكلى. فوجود العديد من النظريات الاجتماعية لا يعرض فقط لتطور علم الاجتماع، بل يبين كذلك تعقد وديناميكية الظواهر الاجتماعية، وعدم القدرة على وضع

علاقات رياضية حاسمة فى البحث العضوي الاجتماعي Social Organism Research. وفى الوقت ذاته، فإنها تساعد فى إظهار الحقائق الايجابية عن انفتاح وتطور إمكانات علم الاجتماع. كما أن تنوع الخيارات الموضوعية والمنهجية بين علماء الاجتماع تدعم هذا الاتجاه. لهذا السبب، يمكن القبول برؤية "انتونى جيدنز" Antony Giddens التى أوضحها فى كتابه "النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع الحديث"، المتعلقة باتجاهات التطور متعددة الأبعاد لعلم الاجتماع كعلم، وتأكيده أنه فى غضون فى الفترة الأخيرة من تطور العلوم الاجتماعية، قد تخلت هذه العلوم عن الفرضية التى ترى أن أهداف ومنطق العلوم الاجتماعية تتماثل - بشكل أو بآخر - مع تلك الخاصة بالعلوم الطبيعية^(٥١).

1- تعريف النظرية الاجتماعية

تنعكس اختلافات العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية فى المداخل التفسيرية والمنهجية للبحث الاجتماعي فى تأويلات النظرية الاجتماعية كمصطلح. فمصطلح "النظرية" Theory ذاته لا ينجم عنه أى اختلاف جوهري؛ من حيث أن النظرية تتضمن مجموع المعارف المنظمة والفرضيات التى يمكن من خلالها التحقق التجريبي من الظاهرة والتنبؤ باتجاهات تطورها، أو من حيث أنها تستطيع الكشف عن بعض المشكلات العلمية غير المحلولة. لكن على النقيض من ذلك، هناك العديد من التعريفات المتنوعة لشرح مصطلح النظرية الاجتماعية Social Theory وتصنيفاتها المختلفة.

ويضع "ريتزر" Ritzer أربعة معانى للنظرية الاجتماعية: النظرية الاجتماعية بوصفها تمثيل منظم ومتزامن لبعض الأفكار، وبوصفها دراسة المبادئ والتصنيفات فى تاريخ الفكر الاجتماعي، وبوصفها شكل من فرضيات البحث الجزئية أو النظامية، وأخيرا بوصفها نوع من النظريات العلمية تتبع قوانين المنطق لتأسيس الاتجاه العلمى. والتعريف الأكثر قبولا للنظرية الاجتماعية من هذه التعريفات، هو الذى ينظر لها كشكل من النظرية العلمية والتي من خلال تطبيق الطرائق المنهجية للبحث العلمى، تقوم بتأسيس نظم صغيرة أو كبيرة للقوانين العلمية والفرضيات المتعلقة بالمجتمع ككل أو المتعلقة بظواهر مجتمعية محددة.

ويعرف "نيكولاس مولنز" Nicholas Mullins النظرية الاجتماعية على أنها شكل من الإبداع، يهدف لتحليل وتعميم العلاقات التبادلية بين الناس من خلال تطبيق عدد معين من الرؤى العامة أو المتغيرات، والتي تتحدد علاقاتها المتداخلة من قبل قوانين نظرية محددة. ويشير هذا التعريف إلى الحاجة لإدراك العناصر البنوية الأساسية للنظرية الاجتماعية. فضلا عن ذلك، فإن النظرية الاجتماعية تستلزم ملاحظة المبادئ والقوانين الكامنة فى الشكل المعياري للعلم الاجتماعي وللعلم بصفة عامة، واستخدام معرفة علمية محددة عن الظاهرة المرتبطة بالنظرية ذاتها^(٥٢).

والمؤرخ لعلم الاجتماع يستخدم نظريته كمعيار لانتقاء الحقائق التاريخية ذات الصلة، ثم على أساس تلك الحقائق، يقوم بعرض وتأكيد نظريته التي تم على أساسها الاختيار. كما أن هناك طريقة أخرى يتم بها إثبات القوانين السوسولوجية بشكل ذاتي، وذلك من خلال اتخاذ عامل تاريخي معين كقاعدة، وتحييد كافة العوامل الأخرى والظروف التي تعمل من خلالها. فمثلاً، إن كانت الاستجابات المتباينة تحدث في سياق ظروف متماثلة اقتصادياً، يكون العامل الأساسي الذي يتم القياس عليه هو العامل الاقتصادي. وهنا لا بد من التأكيد على أن النظام العام لعلم الاجتماع يختلف في مشهد أساسي عن أي علم آخر. فالعلوم الطبيعية تعتمد على إمكانية التجربة وعزل بياناتها عن العالم الكلي للخبرة، أما علم الاجتماع فيستهدف التطبيق على المجتمع ككل، فالمجتمع هو محور اهتمامه، وبالتالي لا يمكن عزلهما عن بعض ولا يمكن استثناء شيء.

وفي الممارسة العلمية، تتخذ القوانين الاجتماعية واحدة من ثلاثة أشكال ، فإن لم تكن مزاعم دوجماتية حول مشهد من التاريخ، فإنها تكون إما بديهيات أو توضع لملائمة الحقائق. حيث يجب أن تخضع لمزيد ومزيد من التأهيل حتى تصبح في النهاية قابلة للتطبيق على حالة واحدة (٥٣).

٢- أهمية النظرية وأسس اختيارها

والإشكالية الأساسية هي أن علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية - على الرغم من وجود واقع اجتماعي له ووجود موضوع مستقل عن العالم الذي يبحته - فإننا نجد نظريات عامة متعددة كل منها يقدم تصوراً لهذا الواقع يخالف ذلك الذي يقدمه غيرها. وبالتالي فإننا سنجد تفسيرات مختلفة لنفس الظاهرة الاجتماعية الواحدة. وهنا يواجه أي دارس لهذه النظريات بموقف حتمي يتعين عليه فيه أن يقارن بين هذه النظريات المختلفة ويختار من بينها الأصلح أو الأكثر إقناعاً. إلا أن عملية المقارنة هذه تتطلب بالضرورة تقييماً لكل منها على حده، فعلى أي أساس يتم هذا التقييم؟ هناك عدة أسئلة رئيسة ينبغي علينا عند تقييمنا لأي نظرية أن نقوم بطرحها ونحاول الإجابة عليها.

ففي أحيان كثيرة يلجأ دارسو النظريات الاجتماعية إلى تقييم هذه النظريات والمفاضلة بينها على أسس غير علمية، ويتعاملون مع هذه النظريات كما لو كانت سلعاً أو أشياء مما تقابلهم في حياتهم اليومية يعتمد اختيارهم لأحدها دون الأخرى على المزاج الشخصي أو مدى جاذبيتها الانفعالية، أو لأنها الأكثر رواجاً، وبعضهم يتبنى نظرية أخرى لأن أشخاصاً معينين يثق فيهم (كالأستاذ مثلاً) يتبنونها، والبعض الآخر يتبنى نظرية ثالثة لأنها تبدو بسيطة واضحة أو حتى لأنها تبدو عميقة غامضة يصعب على الآخرين فهمها ، .. لكن هل هكذا يجب أن نفاضل بين النظريات في العالم؟

لابد أن توجد نظرية عامة تنطبق على الظاهرة الاجتماعية بوجه عام وتقدم تصوراً عاماً عنها، ثم على ضوء هذا التصور العام توجد نظريات نوعية تقدم تفسيرات خاصة لكل ظاهرة اجتماعية على حده (٥٤).

فبدون النظرية تصبح الحقائق التي يجمعها العلماء من خلال ملاحظاتهم حشداً هائلاً غير منظم وغير مفيد من الملاحظات. فهناك بين علماء الاجتماع من يقتصر عملهم على مجرد جمع وقائع جزئية عن بعض مظاهر الحياة الاجتماعية دون أن تؤدي هذه الوقائع إلى صياغة نظرية عامة عن المجتمع ودون أن يسترشدوا في جمع هذه الوقائع بنظرية عامة. مما يجعل هذه البحوث عديمة القيمة، أو قليلة على أحسن تقدير بالنسبة لتطور المعرفة العلمية بالمجتمع البشري. وهناك فريق آخر من علماء الاجتماع يقومون بصياغة نظريات عامة عن المجتمع تتصف بالصبغة التأملية أو المكتبية دون أن تعتمد هذه النظريات على وقائع تمت ملاحظتها والتأكد من صحتها ودون اختبار لما تتضمنه هذه النظريات من تعميمات واستنتاجات. وقد أطلق رايت ميلز على الفريق الأول أصحاب اتجاه الإمبريقية أو التجريبية المجترأة Obstructed Empiricism، وعلى الفريق الثاني أصحاب اتجاه النظريات المتضخمة Grand Theories. ويبين ميلز عقم الاتجاهين، وأن كلا منهما يؤدي إلى عرقلة نمو علم الاجتماع ويعوق الوصول إلى الفهم العلمي السليم للظواهر الاجتماعية.

وهذا الانفصال بين جانبي العلم إنما يتنافى مع مسلمات المنهج العلمي التي تتضمن جميعها فكرة العلاقة الجدلية بينهما. فعدم تطبيق المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية لا يرجع إلى أن هذه الظواهر في حد ذاتها لا تخضع للدراسات باستخدام المنهج العلمي، وإنما يرجع إلى معوقات تتبع من طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمعات التي توجد فيها هذه العلوم (٥٥).

والباحث في ميدان العلوم الاجتماعية بوجه عام وفي ميدان علم الاجتماع بصفة خاصة سوف يواجه بتعدد النظريات العامة التي تدعى كل منها أنها تفسر ظاهرة الحياة الاجتماعية بوجه عام، وبالتالي تعدد النظريات النوعية عن الظاهرة الخاصة التي يدرسها. ويعرف دارسو علم الاجتماع أن هذا العلم يضم نظريات متباينة منذ نشأته مثل نظرية كونت الوضعية ونظرية أميل دوركايم عن التضامن الاجتماعي ونظرية ماكس فيبر عن الفعل الاجتماعي ونظرية هيربرت سبنسر التطورية العضوية ونظرية كارل ماركس المادية التاريخية. كما يعلم أن علم الاجتماع المعاصر لم يتخلص من هذا التعدد النظري، بل ظهرت به نظريات حديثة متباينة تمثل امتداداً للنظريات الكلاسيكية مثل النظرية البنائية الوظيفية والوصفية المحدثة والسلوكية الجماعية والفينومينولوجيا والنظريات الراديكالية. بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى وجود اتجاه أو تيار في علم الاجتماع يؤكد على عدم أهمية وجود نظرية على الإطلاق، ويدعو إلى أن يستمد الباحث أفكاره من الواقع مباشرة؛ وهو ما يسمى الاتجاه الإمبريقي أو التجريبي .

ليس أمام الباحث فى ميدان الظاهرات الاجتماعية إذن مفر من الاختيار بين النظريات وهو أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يستغنى عن هذه النظريات جميعها ويتبع ما سُمى بالاتجاه الإمبريقي (التجريبي)، وإما أن يختار نظرية ما من بين هذه النظريات يعتبرها الأصدق والأكثر علمية. والواقع أن معظم الباحثين الاجتماعيين، وخاصة المبتدئين منهم يحددون مواقفهم على أسس غير علمية (٥٦).

ويمكن للباحث أن يسترشد ببعض الأسس عند تقييمه للنظريات فى ميدان علم

الاجتماع وهى:

أولاً - الإلمام بالنظريات العامة الرئيسية فى علم الاجتماع بدون استثناء وألا يستبعد لأى سبب نظرية عامة رئيسية من نطاق معرفته .

ثانياً - الإطلاع على الدراسات النقدية لمختلف النظريات وخاصة النقد المتبادل بين النظريات الرئيسية ورد أصحاب كل نظرية على النقد الموجه لها.

ثالثاً - استخلاص المسلمات الأساسية التى تركز عليها كل نظرية، وإثارة التساؤلات الآتية والحصول على إجابات عليها من النظرية ذاتها:

١) كيف تصور النظرية الواقع الاجتماعي بشكل عام؟

٢) كيف تصور النظرية طبيعة الإنسان؟

٣) ما نوعية المتغيرات التى تعتمد عليها النظرية فى تفسير الظاهرات الاجتماعية المختلفة؟

٤) هل تميز النظرية بين القوانين العامة التى تنطبق على المجتمع الإنسانى ككل وبين

القوانين النوعية التى تنطبق على كل نوع من أنواع المجتمعات وكل مرحلة من مراحل

تطوره، أم تقوم بالتعميم من واقع نوع واحد من المجتمعات (كالمجتمعات الغربية) على

الإنسانية ككل؟

٥) ما المضمون الأيديولوجى للنظرية؟

٦) ما الأدلة الواقعية على صدق المسلمات والاستنتاجات التى تتضمنها النظرية؟

٧) ما الإجراءات العملية التى تشير إليها النظرية إذا استرشدنا بها فى التطبيق أو فى رسم

السياسات الاجتماعية؟

فإثارة الباحث لهذه التساؤلات بعد استيعابه للنظريات الاجتماعية وحصوله على إجابات

عليها تساعده على اتخاذ موقف منها (٥٧)

٣- تصنيف النظريات الاجتماعية

ينجم عن تعدد وتعقد النظريات الاجتماعية صعوبات فى تشكيل معايير ثابتة لتصنيفها

وتنظيمها. ووفقاً لمستوى التعميم، يمكن تصنيف النظريات الاجتماعية إلى نظريات عامة عن

المجتمع (التي تسمى النظريات الكبرى Great Theories) ونظريات محددة عن المجتمع (وتسمى النظريات الاجتماعية الصغرى Small Sociological Theories). ويرى مؤرخ النظريات الاجتماعية "جوريكار" Goricar أن النظريات العامة عن المجتمع تتضمن النظم السوسيولوجية لكونت وسبنسر وفيبر والنظرية الماركسية. أما النظريات الاجتماعية المحددة (الخاصة) فهي السمة الغالبة على توجه علم الاجتماع الحديث، والتي من خلال البحث الامبريقي والتنظيري المعقد - تحاول رسم صورة سوسيولوجية مناسبة لظواهر اجتماعية محددة (كالمدينة والقرية والعمل والأسرة والجماعات الاجتماعية والبنية الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية... الخ). ووفقا لهذه النظريات الصغرى، فإن البحث الاجتماعي يهدف لإظهار بنية وتطور قوانين ظواهر اجتماعية معينة في فترات زمنية محدودة. ويرى "ميرتون" Merton أن هذه النظريات المحددة لا تسعى لتقسيم المعرفة، بل إنها تعمل على دمجها ودعمها عبر البحث الامبريقي القائم على النظرية والتعميمات السوسيولوجية. وتمثل تلك النظريات - إلى حد ما - استجابة للقبول بنظرية التطور الاجتماعي كشكل من التقدم الاجتماعي الخطى الذاتي.

وعلى النقيض من اتجاه علماء الاجتماع الكلاسيكيين لوضع نظريات كانت تميز النظم الاجتماعية القائمة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وبالتوافق - بدرجة ما - مع النظام الفلسفي في الفكر، فإن الباحثين الاجتماعيين المعاصرين - وفقا لما يراه ميرتون - يسعون للبحث الظرفي والإمبريقي القائم على أساس نظري في كل مفردة من مفردات المجتمع. كما يمكن تصنيف النظريات الاجتماعية وفقا للبلد التي تسود فيها (مثل النظريات الاجتماعية الأمريكية، والألمانية والفرنسية والانجليزية... الخ) ووفقا لوقت ظهورها (النظريات الاجتماعية للقرن التاسع عشر، والنظريات الحديثة والقديمة) ووفقا للعامل الأيدولوجي (نظريات الطبقة الوسطى للمجتمع والنظرية الماركسية للمجتمع) ووفقا للمفهوم العلمي ومحتوى النظرية الاجتماعية (النظرية الحيوية، النظرية النفسية والنظرية الشكلية... الخ).

ويمكن كذلك تصنيف النظريات الاجتماعية وفقا لمستوى نمو وتماسك النظرية الاجتماعية. ومن هذه الأنواع: المفاهيم والتعميم التجريبي (الإمبريقي) والمبادئ الأساسية والنماذج الاجتماعية. ويرى "تيرنر" Turner في هذا الصدد أن المفاهيم لا تكون مناسبة إلا للنظريات غير المنفتحة والأفكار أو "المنطلقات" التي لا يمكن التعامل مع كنظريات في أي موضع نظامي جاد. أما التعميمات التجريبية، فغالبا ما تتواجد فقط في التوصيفات الإمبريقية أو في محاولة تعميم بعض الظواهر الجزئية. وبالنسبة للمبادئ الأساسية الاجتماعية فلا تعدوا كونها في أغلب الأحوال - عناصر ومساعد لإضفاء الطابع النظامي لظواهر معينة، وعادة ما تقتصر على تأريخ أو سير ذاتية لأشخاص هامين في علم الاجتماع. إذن، فلا يوجد سوى النماذج والاتجاهات نحو بناء نموذج التي يمكن أن تمثل الطريق الحقيقي لتطوير النظرية الاجتماعية^(٥٨).

٤- وظائف النظرية الاجتماعية

تتلخص وظائف النظرية في العلم في ست نقاط أساسية وهي:

(١) تحديد الاتجاه الأساسي للعلم عن طريق تحديد نوع المادة أو الوقائع التي يجب جمعها عن الظاهرة المدروسة. فلو كانت الظاهرة موضوع الدراسة مثلاً هي كرة القدم، فإن النظرية الاقتصادية سوف توجه الباحث لجمع حقائق عن أنماط العرض والطلب التي تتصل بتسويقها، في الوقت الذي تحدد النظرية الكيماوية جمع حقائق عن تكوين الكرة من الناحية الكيماوية، وتوجه النظرية الفيزيائية الباحث نحو حقائق عن كتلة الكرة والضغط المختلفة التي تؤثر على ثقلها وسرعتها، أما النظرية الاجتماعية فهي توجهه لجمع حقائق تتعلق بالأنشطة الاجتماعية المتصلة بالكرة ونوعية التنظيمات الاجتماعية الخاصة بهذا النشاط وهكذا.

(٢) تقديم إطار تصوري يسترشد به العالم عند جمعه للحقائق. وهذا الإطار يساعد الباحث على إدراك ما بين الوقائع من علاقات ويرشده إلى نوعية الوقائع التي يتعين عليه جمعها.

(٣) تلخيص الوقائع وتلخيص العلاقات بينها: فكل قانون وكل فرض بل وحتى كل مفهوم تتضمنه النظرية ليس إلا تلخيصاً أو تكتيفاً هائلاً لعدد لا نهاية له من الملاحظات التي قام العلماء بإجرائها. فمفهوم الخلية الحية مثلاً يلخص في كلمة واحدة ملاحظات عديدة أجريت عن شكل أو صورة معينة من المادة ومفهوم الأسرة يفعل نفس الشيء، والقوانين تلخص العلاقات المتعددة بين الظواهر موضوع الدراسة، والنظرية تلخص العلاقات بين القوانين، وبدون عملية التلخيص والتنظيم هذه يتعذر تماماً الإلمام بمكتشفات العلم أو استنتاج أى شئ منها^(٥٩).

(٤) التنبؤ بالوقائع: إذا كانت النظرية تلخص الوقائع وتقرر وجود نظام عام يربط بين الملاحظات التي يتوصل إليها الباحث، فإنها تصبح أيضاً تنبؤات بما سيحدث في المستقبل. فقولنا مثلاً أن المعادن تتمدد بالحرارة يعنى في نفس الوقت أنه إذا لم تترك مسافات مناسبة بين قضبان السكك الحديدية فإنها سوف تتقوس نظراً لتمدها. وقولنا أن البعوض ينقل مرض الملاريا يعنى في نفس الوقت تنبؤاً بأن نسبة هذا المرض ستقل إذا ردمنا البرك والمستنقعات التي يتوالد فيها البعوض وهكذا.

(٥) تحديد أوجه النقص في معرفتنا: فنحن لا نستطيع أن نعرف ما ينقصنا في أى مجال إلا إذا عرفنا أولاً ما هو متوفر لدينا. وإذا كانت المعرفة المتوفرة لدينا من الكثرة بمكان، فإنه يصعب علينا أن نعرفها جيداً. ولما كانت النظرية تلخص وتنظم المعرفة المكتسبة، فإنها تساعدنا على التعرف على ما ينقصنا من معرفة، وبالتالي ترشدنا إلى الجوانب التي يجب أن نركز بحثنا عليها.

٦) النظرية تقوم بمهمة ترشيد التطبيق: فالغاية الأساسية من العلم هي التطبيق، بمعنى أن العلماء يدرسون ظاهرات الكون ويحاولون التوصل إلى القوانين التي تحكمها من أجل استخدام نتائج دراساتهم في التعامل مع الطبيعة والسيطرة عليها. والنظرية العلمية بما أنها تلخيص لكل الحقائق التي اكتشفها العلماء، فإنها تقوم بمهمة ترشيد وتوجيه التطبيقات العلمية في مجالات الحياة المختلفة. فقوانين الطفو مثلاً ساعدت على بناء السفن ونظرية الجاذبية ساعدت على بناء الطائرات، وهكذا (٦٠).